الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاحد 25 جمادى الاولى 1426 هـ 3 يوليو 2005 العدد 9714

بريد طباعة

# الأمير عبد الله يوجه الجهات الحكومية بتنفيذ توصيات المجلس الاقتصادي لإزالة معوقات الاستثمار

## 17 اتفاقية بين هيئة الاستثمار السعودية والجهات الحكومية تتكفل بجذب استثمارات بقيمة 100 مليار دولار

الرياض: زيد بن كمي
وجه ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني أمس كافة الجهات الحكومية بتنفيذ جميع التوصيات التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى والمتضمن التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، والذي حمل 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، والتي تعمل على إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار.

وشدد الأمير عبد الله بن عبد العزيز على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات التي تعمل على إزالة معوقات الاستثمار على أن يتم الرفع له بنتائج تطبيق تلك الاتفاقيات كل ثلاثة أشهر لمتابعة تنفيذ الجهات الحكومية لتلك التوصيات.

وبادرت أمس الهيئة العامة للاستثمار بتزويد كل من وزارات الدفاع والطيران، الشؤون البلدية والقروية، الداخلية، الخارجية، الاقتصاد والتخطيط، المالية، العدل، التعليم العالي، التربية والتعليم، التجارة والصناعة، العمل، النقل، الصحة، المياه والكهرباء، بالإضافة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وديوان المظالم، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء بنسخة من توجيه ولي العهد للاعتماد، مع تنفيذ كافة التوصيات التي تم رفعها له.

وتوقع عدد من المهتمين والاقتصاديين السعوديين أنه بتنفيذ توجيهات ولي العهد بإزالة معوقات الاستثمار في السعودية وتطبيقها ستعمل على جذب الكثير من الاستثمارات المحلية والعالمية واستقطاب الرساميل المهاجرة، إذ أنه من المتوقع أن تستقطب الرياض العام المقبل نحو 370 مليار ريال (100 مليار

دولار) والتي منها جزء من الاستثمارات السعودية في الخارج والتي تناهز تريليون دولار والتي يتركز أغلبها في أميركا وأوروبا وتتوزع الاستثمارات الأخرى في دول العالم والخليج.

ويرون أن أمر ولي العهد بتطبيق الاتفاقيات الرامية إلى إزالة معوقات الاستثمار تعد خطوة عملية تعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السعودية وتوطين الاستثمارات المحلية في مشاريع إنتاجية تسهم في توفير عدد كبير من الفرص الوظيفية للمواطنين وبخاصة في المناطق التي لا تجد إقبالاً من المستثمرين.

وقال عمرو الدباغ محافظ هيئة الاستثمار في السعودية في بيان صدر أمس أن صدور أمر ولي العهد الأمير عبد الله بتطبيق الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات الحكومية، والرفع بتقارير دورية لمتابعة التطبيق يؤكد حرصه على تنفيذ تلك الآليات على أرض الواقع، مشيرا إلى أن هذا هو التحدي أمام الهيئة والجهات ذات العلاقة خلال المرحلة المقبلة، والذي يستوجب تضافر الجهود من أجل إحداث تحسن تدريجي ومستمر في مناخ الاستثمار في السعودية، ورفع مستوى تنافسية السعودية على المستوى الإقليمي والدولي، بما ينسجم مع الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد السعودي وما يتمتع به من مزايا نسبية على المستوى العالمي تؤهله أن يكون وجهة للاستثمار، وبخاصة في القطاعات المرتبطة بموقع المملكة الاستراتيجي.

وبين الدباغ أن تلك الاتفاقيات البالغة 17 تضمنت العديد من الأمور الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار والتي منها وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترات زمنية محددة متفق عليها بين الهيئة ووزارة التعليم العالي من شأنها تشجيع القطاع الخاص لافتتاح الجامعات والكليات المتخصصة بالتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة لتدريس التخصصات العلمية والفنية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل في السعودي، مؤكداً أن الهيئة أخذت خطوات فعالة في هذا الصدد وبدأت الترويج لهذا النشاط لدى عدد من الجامعات العالمية العريقة، والتي أبدت تجاوبا كبيرا مع هذه الدعوات، إضافة إلى أن الاتفاقيات تتضمن تقليص فترات الحصول على ترخيص الاستثمار والسجل التجاري والموافقات لبدء المشاريع الأجنبية والسعودية لأنشطتها في السعودية، مع منح تسهيلات خاصة للمشاريع ذات الإسهام الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في استقدام العمالة الأجنبية التي تحتاجها، وإعطاء تسهيلات في الاستقدام للمنشآت التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين أو التي تلتزم بنسب السعودة، وإيجاد آليات لحل الصعوبات التي تواجه مختلف القطاعات الاستثمارية، مع التركيز بصورة خاصة على دعم منشآت القطاع الصناعي، ومنحها فترات إعفاء جمركي أطول، وتوفير العمالة التي تحتاج إليها مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذا القطاع، وتسهيل حصول المستثمرين الأجانب على تأشيرات دخول السعودية عبر سفاراتها مباشرة من دون الحاجة إلى خطاب دعوة كما كان معمولاً به في السابق، ويشمل جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي وعددها ثلاثون دولة.

وتضمنت التوصيات إنشاء مكاتب خاصة للهيئة العامة للاستثمار في عدد من سفارات السعودية في الخارج تختص بإنهاء معاملات رجال الأعمال وتقديم التسهيلات والمعلومات للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في السعودية من خلال مشاركة مستثمرين سعوديين أو من خلال إقامة مشاريع خاصة بهم 100 في المائة وهو الحق الذي كفلته لهم أنظمة الاستثمار الجديدة في السعودية، مع تطوير إجراءات البيئة القضائية في السعودية ودعم أجهزة القضاء وفض المنازعات، ومتابعة إنشاء المحاكم التجارية، وذلك لتحديد جهة واحدة مختصة لمعالجة التعدد في أجهزة السلطة القضائية، وتوفير المزيد من الشفافية والضمانات للاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يترتب على ذلك من توفير للجهد والمال.

وأكدت التوصيات على ضرورة تفعيل دور مراكز الخدمة الشاملة في الهيئة العامة للاستثمار لتكون التطبيق الحقيقي لمفهوم النافذة الواحدة، من خلال ضم مندوبين جدد لعدد من الجهات ذات العلاقة ومنحهم الصلاحيات اللازمة وتقليص فترات إنهاء الإجراءات في المراكز، وتصميم برامج تدريبية لموظفي الهيئة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع المستثمرين بالصورة التي تعكس اهتمام حكومة السعودية بجذب الاستثمار، وتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاستثماري.

وأكدت التوصيات على إنشاء مكاتب للهيئة العامة للاستثمار لاستقبال المستثمرين في مطارات السعودية، وتسهيل إجراءات تخليص البضائع في منافذ السعودية وتقليص الفترات الزمنية لإنهائها، وإعطاء حوافز خاصة للمستثمرين السعوديين والأجانب الذين يقومون بإنشاء مشاريع استثمارية في بعض مناطق المملكة الأقل نمواً ومنح تسهيلات فيما يتعلق بالعمالة والقروض الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في تلك المناطق، بحيث يتم البدء بعدد من المناطق، ومن ثم تعميم التجربة على المناطق الأخرى، على أن تعمل وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة العامة للاستثمار بإعداد خطة عمل مدعومة

**بدراسة تشخيصية لعمل الموانئ بالمملكة، والخروج باستراتيجية موحدة، ورؤية مشتركة لزيادة الطاقة التشغيلية للموانئ للحصول على أكبر حصة سوقية من سوق الشحن والمسافنة في منطقة الشرق الأوسط.**

**وأبان الدباغ ان الهيئة ستصدر وبشكل دوري نتائج تطبيق تلك الاتفاقيات ومدى تأثيرها على تنافسية مناخ الاستثمار في السعودية، وجاذبيته للمستثمر الأجنبي والسعودي، مؤكداً أن إدارة البيئة الاستثمارية، هي عملية مستمرة، ولا يقتصر تحسين بيئة الاستثمار على تطبيق الاتفاقيات المشار اليها.**

**يشار إلى أن ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز وجه الهيئة العامة للاستثمار منتصف العام الماضي بإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه المستثمرين بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة خلال فترة ستة أشهر يتم خلالها تحديد أسباب معوقات الاستثمار وإيجاد الحلول المناسبة لها بعد ما أبداه الكثير من وجود عقبات تحد من دون جذب الرساميل الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية.**

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة